كتصحيح العين في لواذ لا لتصحيحها في لاوذ وكل شي بجل باعلال الفعل وتصحيحه بتصحيحه فهو فرعه وهذا اقياس ذكر المقصود من صغراه وحذف ما عداه للعلم به ونتيجة قوله هو اي المصدر فرع الفعل واجيب بانه اي بان الثاني اوبان المصدر فدم من القياس المذكور فرعيته للفعل في الاعلال والتصحيح لافرعيته في الاشتقاق التي هي مدعاكم فلا يصح اثباتها به اذ ليست بلازمة له وهو ظاهر ولا النتيجة اذ لا يلزم من فرعيته في الاعلال والتصحيح فرعيته في الاشتقاق اذ الفرعية في الاعلال ترتب وجود صفة فيه على وجود صفة في الفعل والفرعية في الاشتقاق ترتب وجوده على وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم وجود شي على اخر وتاخير وجود صفة فيه عن وجودها في ذلك الاخر كما مامجة بين الجارة هو كاف التشبيه ومجروره وهو ان نحو اعد ونعد بنون التوكيد وتعد بتا الخطاب فرع يعد بالبا المثناة من تحت بوقوعها بين كسرة ويا تنزل منزلة كسرتين وحمل الباقي عليه مع انه اي نحو اعد ليس بمشتق منه اي يعد بالبا التحتية اتفاقا وان في الموضعين ومعمولاها مؤول بمصدرين هما في الحقيقة مدخول الكاف المقصود بها ان تشبه بهما مصدران محذوفان قبلها للعلم بها من قوله ولا يلزم الي اخره والتقدير فالمصدر فرع عن الفعل في الاعلال وليس بمشتق منه كفرعية وانتفا اشتقاق كفرعية نحو اعد ومعطوفيه عن يعد في الاعلال وانتفا اشتقاقه منه فان قلت نحو اعد ومعطوفيه فرع نحو يعد لا فرع يعد وفرع يعد هو اعد ومعطوفاه لا نحو ذلك فكيف صح من الشارح الحكم بفرعية نحو اعد ومعطوفيه على يعد قلت لعل الشارح بنى ذلك على ان الاضافة في نحو اعد بيانية اي النحو الذي هو اعد وما عطف عليه او على ان المعنى ان نحو اعد ونحوه فرع يعد ونحوه وحذف من كل طرف جز وتعاكس المحذوف ليكون الباقي دليلا عليه ولو قال فرع نحو يعد لسلم من التكلف كون اعلال المصدر متاخرا عن اعلال الفعل دفع للوهم ان تاخر اعلال المصدر عن اعلال الفعل الذي هو متفق عليه يستلزم تاخر المصدر في وجوده عن الفعل

فدعوى

١٢

تدعوى تقدمه عليه منافية له ووجه دفعه انه يمكن وجود شي في ذاته وتتاخر وجود صفة فيه عن وجود محل اخر ووجود تلك الصفة في ذلك المحل الاخر كما مر وهو المراد بالتامل ثم الاعلال تغيير ناحية حرف العلة للتخفيف وتحته القلب كما في قال والحذف كما في قلت والاسكان كما في يقول فان قلت اذا كان الاعلال جاريا فيهما فالحكم بانه في احدهما على التعيين متاخر عنه في الاخر تحكم بحث اذ ليس باولى من العكس ولا من الحكم بانه اصل فيهما قلت حيثما كان بسبب موجب كتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله كما في قام وكالثقل بسبب ما مر في يعد فهو اصل وحيثما كان لغيره فهو حكم وفرع فالحكم باصالته في الفعل وفي يعد دون غيرهما امر لمرجح فتامل هو المصدر المجرد يمكن ان يراد به مصدر الفعل المجرد سواء كان المصدر ايضا مجردا كالضرب او مزيدا فيه كالقيام والقعود وان يراد به المصدر الذي جرد من الزوايد فالقيام والقعود مشتقان من القوم والقعود وان لم ينطق بهما لان المزيد فيه الضمير عايد اما على ال في المزيد واما على المصدر المقدر الموصوف بالمزيد مشتق منه اي من المجرد ولهذا علم ان التعبير بالاصل الواحد اولى منه بالمصدر وان كان المراد به المجرد لان المراد لا يدفع الايراد وانما كان المزيد مشتقا من المجرد لموافقته اي مماثلة المزيد فيه اياه اي المجرد بحروفه ومعناه الاظهر ان الضمير فيهما عايد على المجرد فلا حاجة بنا على ان المراد بالمجرد معناه الثاني الي تقييد الحروف بالاصول كما فعل غيره وموافقته له فيهما باشتماله عليهما وان كان مع زيادة فيهما كما في استعطاف من العطف ويحتمل ان الضمير عايد على المزيد فيه كما هو ظاهر صنيع غيره فلا بد من التقييد بالاصول ويشكل بالمعناه زيادة على معنى المجرد كالاستعطاف من العطف فان معنى الاول طلب العطف والثاني العطف فقط فالمشتق لم يوافق معناه بل بعضه فتامل والباقي بحروفه للظرفية وقوله لموافقته مقصوده به بيان تعريف الاشتقاق المراد بالتصريف هنا لما ذكره اخلا من تعريف ابن الحاجب في المختصر المشتق ما وافق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)